

اشتملوا فيه قال بعضهم لا يقع ويكون له نوابه النفقة الا غير
وقال بعضهم يقع وهو الصحيح وفكر المعالي في فتواه مطلقا
انه يقع عن الحايح والمجوح عنه اجرة النفقة ولم يتفرغ للحلال
لكنه قول محمد خاصة وذكر في الايضاح ان هذا القول قريب
الى الفقه والصحيح من المذهب انه يقع عن المجوح عنه لان
النيب عم قال للحنبلين قالت ان فريضة الله ادرت
اني وهو شيخ كبير لا يستطيع التوثيق على الرحلة او الحج
عنه قال عم جي عن ابيك واعترى وهذا يدل على ان الحج يقع
عن المجوح عنه ولذا يحتاج ان ينوي عليه ويبيح عنه ولو
كان واقعا عن الحايح لما احتج بذلك **كتاب النكاح الباب**
الاول رجل قال كل امرأة تزوجها فرسى طالق ثم اراد ان تزوج
امرأة حتى لا يقع الطلاق فان طريقه نكاح الفسوفى او المرافعة
الامن يعتقد بطلان البعين اذا كان نافذ الحكم قلت في هذه
المسئلة اختلاف الصحابة والتابعين وكلام الاجتهاد من
المتقدمين والمتأخرين ولهذا نظائر وتفرجات وطرق لمن
يشك فيهن الورطة وقد كان في الابواب الستة من كتابنا
بعض الخيل والوجه والنظائر والتفويجات وانما اذكر بابا

متردا مشيعا في من المسئلة على سبيل الاستقصاء في اخر
كتاب النكاح من هذا التاليف يتوفيق الله تعالى غلام
ابن اثني عشر قبل امرأة حرة الفاسد فان كان بالشهوة
فانها تحرم على الجسد هكذا ذكر وهو الصحيح وفرق بعضهم
بين اللبس والقبلة وقال القبلة لا يكون الا بالشهوة فلا
حاجة الى التعيين بالشهوة واللبس قد يكون بغير الشهوة
واللبس شهوة يوجب الحرمة فلا بد في اللبس بالتعيين
بالشهوة فان محمدا ذكر المسائل في الجامع وكلها ذكر القبلة
لم يذكر الشهوة وكلها ذكر اللبس قيد بالشهوة وقال بعضهم
لا بد بالتعيين بالشهوة في القبلة واللبس لان القبلة قد
يكون للشفقة والرحمة والتعظيم امرأة اخذت قضيب
ابن الزوج وهو ابن تسع سنين بالشهوة قال لان كان
في القضيب حركة فانها تحرم على الزوج هكذا ذكر وهو الصحيح
فان عند اصحابنا لا فرق ان رجلا مترا امرأة شهوة او امرأة
مست رجلا بشهوة ثبت الحرمة ثم اختلف المتأخرون
من اصحابنا في تقدير الحرمة التي توجب الحرمة فامجد بن محمد بن قائل
رجل لا يشك في ابنت تسع سنين انما توجب الحرمة ولا يشك

امرأة اخذت قضيب
ابن الزوج